بريطانيا ومستقبل السودان فى أعقاب ثورة ١٩١٩
(١٩١٩ - ١٩٢٤)
فى ضوء الوثائق البريطانية

د. خـــالد عـــيـــد الناغيـــة

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية الآداب - بنها

بريطانيا ومستقبل السودان فى أعقاب ثورة ١٩١٩
(١٩١٩ - ١٩٢٤)
فى ضوء الوثائق البريطانية

كان اختيار «بريطانيا ومستقبل السودان فى أعقاب ثورة ١٩١٩ (١٩١٩- ١٩٢٤)» عنوانا لهذه الدراسة يرجع إلى أهمية هذه الفترة فى العلاقات البريطانية - المصرية عامة، وعلاقات بريطانيا ومصالحها الاقتصادية فى السودان خاصة ، وقيام السياسة البريطانية بمواجهة النزعة الاستقلالية فى مصر إبان ثورة ١٩١٩ بإنهاء ما تبقى لمصر من ثنائية فى السودان.

ويرجع اختيار عام ١٩١٩ بداية لهذه الدراسة إلى أهمية هذه السنة بالنسبة لمصر والأقاليم المجاورة لها التى تأثرت بالثورة المصرية التى قامت فى ذلك العام ، وخشية بريطانيا من انتقال تأثير هذه الثورة إلى الجنوب فتهدد مصالحها ، ولذلك بذلت قصارى جهدها لتحول دون تأثر السودان بهذه الثورة ، بالإضافة إلى أن بريطانيا استغلت قيام الثورة المصرية وقررت تحديد مستقبل السودان وربطه بالإمبراطورية البريطانية .

وتأتى النهاية عند عام ١٩٢٤ حيث أنه فى هذا العام قررت السياسة البريطانية الإطاحة بالوجود المصرى فى السودان ، لتبدأ فترة جديدة فى تاريخ العلاقات البريطانية السودانية .

وقد اعتمد الباحث فى هذه الدراسة على الوثائق البريطانية التى تعددت أنواعها وشملت:

1)Wingate Papers, Durham University, (W.P.D.U.) Box 403/7/1

وهى محفوظة بمدرسة الدراسات الشرقية بجامعة درام بمدينة درام فى شمال إنجلترا.

2) Public Record Office (P. R. O) , Kew, Surrey , England .

مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية وهى محفوظة بدار المحفوظات البريطانية. وشملت:

A) F.O. 371, General Correspondence, Political, Egypt and Sudan. (1919, 1920)

B) F.O. 407 , Confidential Print, Affairs of Egypt and Sudan, (1920).

C) F. O. 848 , The Sudan .

ودارت الدراسة حول أربعة اتجاهات رئيسية بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ، وشملت الاتجاهات:-

الاتجاه الأول: موقف بريطانيا من تأثير ثورة١٩١٩ على السودان .

الاتجاه الثانى: الدعاية المصرية فى السودان .

الاتجاه الثالث: الدعاية البريطانية المضادة .

الاتجاه الرابع: بريطانيا وتحديد مستقبل السودان .

أولاً: الاتجاه الأول

موقف بريطانيا من تأثير ثورة ١٩١٩ على السودان :

يتبع السودان رسمياً إدارة مصر منذ عام ١٨٢١ ، وقبلها كانت تعيش مصر ولا يربطها بالسودان غير الرباط الشعبى ، ومن خلال هذا الرباط جنت الجماعات المتنقلة ثمار حسن الجوار ، وبعد عام ١٨٢١ جنت بعض الفئات - تجار الرقيق ، والعاج ، والمستغلون من الموظفين - ثمار العمل فى ربوع السودان الداخلية . ولم يشبع السودان أهدافاً اقتصادية ترتقبها مصر من ضم السودان إلى إدارتها ، وربما أشبع تطلعات توسعية لفكر توسعى عاشه محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٨) وحفيده إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) . وجاءت الثورة المهدية فى السودان عام ١٨٨١ وصحب أحداثها فى مصر الاحتلال

البريطانى عام ١٨٨٢ ، وحث الاحتلال على إخلاء السودان من الإدارة المصرية ، وهنا امتلكت مصر عقدة الرباط الرسمى بالسودان ، ورفضت أن يحرمها الاحتلال من هذا الرباط .

ولم تشأ سياسة الاحتلال البريطانى أن تنكر على مصر حقوقها الرسمية فى هذا الرباط دفعا للتوغل الأوروبى على حدود السودان، واسترضاء بالتشدق بالحق المصرى. ومع تهديد أعالى النيل اجتمع الإحساس لدى كل من مصر وبريطانيا بأهمية الرباط بين مصر والسودان اقتصادياً واستراتيجياً . وفى سبيل الحفاظ على هذا الرباط كانت تضحيات مصر فى السودان ، ابتداء من قبول دعوة بريطانيا فى الاشتراك فى حملة عسكرية لاسترداد السودان فى عام ١٨٩٦ . ولم يكن هدف بريطانيا من هذه الدعوة التى وضعوها على كاهل المصريين عودة الحكم المصرى السابق فى السودان ، وإنما السيادة الفعلية فى السودان لبريطانيا(١) .

وقد تجسد ذلك الهدف فى الاتفاق الإنجليزى - المصرى المعروف عادة باتفاق (١٩يناير ، ١٠يوليه ١٨٩٩) الحكم الثنائى(*)، حيث منح السودان وضعا سياسياً مستقلاً عن مصر ، ولم تتعد الرابطة بين البلدين فى الاتفاق إشارات عرضية تتعلق بحق الخديوية المصرية فى الملكية والحكم فى السودان ، وكذا العلاقة المالية بينهما التى لم يكن أمام السياسة البريطانية مفر من إقرارها مادامت ميزانية السودان ستعتمد على المساعدات المالية من مصر(٢) . أى أن الاتفاق جعل مصر من الناحية العملية تقوم بمجرد دور رمزى فى السودان،وليست كشريكة لبريطانيا فى السيطرة عليه.

وأعلنت بريطانيا عقب اتفاق الحكم الثنائى بأنها تقوم فى السودان بدور الوكيل عن مصر ومستشارها ، وذلك حتى لا تثير مشاعر المصريين . ولكن سرعان ما تبلورت حقيقة مهمة وهى أن لبريطانيا مصالح فى السودان . وبعد مضى بعض السنوات صار واضحاً للمصريين أن بريطانيا قد عزمت فى الواقع على اعتبار نفسها السيدة الدائمة لا فى السودان فحسب بل فى مصر أيضاً، فقام المصريون بمقاومة الاحتلال البريطانى فى البلدين (٣) .

وقد تجلت هذه المقاومة فى مصر فى ثورة مارس عام ١٩١٩ التى تعد مرحلة مهمة من مراحل تطور المسألة المصرية فى سبيل الاستقلال التام وإلغاء الحماية البريطانية . وفى حقيقة الأمر أن آثار هذه الثورة لم تكن محصورة داخل الأراضى المصرية بل تجاوزتها إلى غيرها من الدول والشعوب المجاورة ومن بينها السودان . فالسير لى ستاك Sir Lee Stack حاكم عام السودان (١٩١٦-١٩٢٤) كتب تقريراً عميقاً عن أثر الحركة الوطنية فى مصر على المواطنين فى السودان ، فأشار إلى أن موقف المصريين أنصار الوطنية تجاه الاحتلال البريطانى أقنع مواطنى السودان بأنه من الممكن انسحاب بريطانيا من السودان ومنح مصر الحكم الذاتى (٤) .

أما السير ريجنالد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى فى مصر (١٩١٦-١٩١٩) فقد أكد من واقع خبرته الخاصة التى امتدت سبعة عشر عاماً سرداراً للجيش المصرى وحاكماً عاماً للسودان (١٨٩٩-١٩١٦) ، وعلى أساس معلوماته الوثيقة عن الظروف السياسية التى كانت قائمة فى السودان ، أنه إذا لم يتم علاج الموقف الثورى فى مصر بطريقة تبرز السلطة القوية لبريطانيا ، وكذلك علاج الفورة الوطنية التى تعد مسئولة عن الاضطرابات التى حدثت فى مصر ، فإن موقفاً خطيراً قد ينشأ أيضاً فى السودان(٥) .

وهكذا انزعج المسئولون البريطانيون فى القاهرة والخرطوم من خطورة ثورة عام ١٩١٩ ، وقاموا بحث الحكومة البريطانية على ضرورة مواجهة هذه الثورة بكل حزم من أجل المحافظة على الوضع الراهن ليس فقط فى السودان وإنما فى جميع الأقطار المجاورة- الحبشة ، وأريتريا ، وأوغندة ، وشرق إفريقيا ، والكنغو الفرنسى ، والكنغو البلجيكى- التى من الممكن أن تتعرض للخطر ، إذا ما وصل تأثير الحركة الوطنية المصرية إلى حدودها.

وزاد من انزعاج هؤلاء المسئولين أن الحفاظ على الأمن فى السودان يقع على عاتق الجيش المصرى ، حقيقة أن قيادة هذا الجيش فى أيدى الضباط البريطانيين ، لكن

عددهم محدود بالنسبة للضباط المصريين ولا يتناسب بالمرة مع إدارة بلد مثل السودان يشغل مساحة شاسعة تزيد على المليون ميل مربع ، ومن ثم فإن احتمال تأثر الضباط المصريين فى السودان بالحركة الوطنية فى مصر قد يؤدى إلى قيامهم باستغلال النقص فى عدد كبار الضباط البريطانيين ، وسيطرتهم على الإدارة فى أقاليم السودان وبخاصة النائية منها ، لإعلان الثورة ضد الحكم البريطانى .

ورغم تحذير ونجت من خطورة ثورة ١٩١٩ على السودان ، فإننا نجد السير لى ستاك لا يرى أى سبب للانزعاج من هذه الثورة ، بل راح يؤكد للحكومة البريطانية أنها لن تجابه أى انفجار ثورى أو تمردى فى السودان ، للأسباب التالية :

(١) أن المصريين الذى يوجد عدد كبير منهم فى السودان ، والذين تأثروا بشدة بالحركة الوطنية فى مصر ، إنما عاق نشاطهم أنهم يعيشون فى بلد نائى ، يشعرون فيه بأن أى حركة تمرد سوف تكون عديمة الأثر ومن المحتمل أن ترتد ضدهم ، بالإضافة إلى ذلك فإنهم باعتبارهم جميعاً من مستخدمى الحكومة ولم يكن بينهم أصحاب مهن حرة كالمحامين ورجال الصحافة أو ملاك الأرض، فإن الفصل والتشريد كان ينتظرهم إذا ما وقفوا ضد الحكومة فى حالة فشل حركتهم .

(٢) أن هناك بعض كبار الضباط المصريين استنكروا ما حدث فى مصر على اعتبار أن ذلك سيكون عقبة فى سبيل اتخاذ أى إجراء فى المستقبل من أجل الحكومة الذاتية.

(٣) أن سكان السودان لا يميلون إلى الحركة الوطنية فى مصر ، مما أثر بشدة على موقف المصريين فى السودان ، فالشعب السودانى فيما بين أنفسهم ليسوا على استعداد من الناحية السياسية الحصول على الحكم الذاتى ، فهم ليسوا منظمين تنظيماً كافياً أو مؤهلين لقيام مثل هذه الفكرة بينهم .

(٤) بلادة مشاعر السودانيين وولاء زعمائهم الدينيين إلى بريطانيا ، فقد رفضوا محاولات بعض المصريين لإقناعهم بالانضمام إلى الحركة الوطنية ومعارضة السيطرة البريطانية فى مصر والسودان [٦] .

(٥) عدم تأثر قوات السود والعرب فى السودان بالأحداث فى مصر ، وبالتالى رأت حكومة السودان الاعتماد عليها [٧] .

وإذا كانت هذه الأسباب قد دفعت السير لى ستاك إلى الاعتقاد بأن الاضطرابات التى حدثت فى مصر عشية ثورة ١٩١٩ كانت بعيدة أن تُحدث تأثيراً فى السودان، فإنه من الثابت تاريخياً تأثر السودان بهذه الثورة. ففى بداية شهر مايو ١٩١٩ قام عدد من الضباط والجنود من الجيش المصرى أثناء عودتهم من مصر إلى السودان عبر البحر الأحمر بالتظاهر على ظهر الباخرة الخديوية عند وصولهم إلى بورسودان محيين سعد زغلول مرددين الهتاف بأن مصر للمصريين، وكرروا مظاهراتهم فى عدة محطات فى الطريق ما بين بورسودان وعطبره[٨] .

وواجه حاكم عام السودان هذه الحركة بكل عنف، وأنزل العقاب على المتظاهرين على الفور ، لأنه كان يخشى أن تؤدى هذه الحادثة إلى إثارة الاضطرابات من جديد والتى قد بدأت تخمد ، وبخاصة أن الموظفين المصريين فى السودان حاولوا اتخاذ موقف مساند للثورة المصرية عن طريق جذب عطف وتعاون السودانيين معهم، والظهور بمظهر أن الشعبين مسلمان ، وأكثر ارتباطاً ببعضهما من الارتباط بالبريطانيين وحقيقة أن هذه الحركة لو قامت بشكل جدى ، وانتهت إلى تنظيم أكثر وعياً وحرصاً على يد كبار الضباط المصريين كان من الممكن أن تحدث ضرراً كبيراً للحكم البريطانى فى السودان. ولكن كان فى اعتقاد السير لى ستاك من واقع تقديره للموقف فى السوادن فى ظل ظروف ثورة ١٩١٩ بأنه «سيمضى وقت طويل قبل أن تتحول الثقة الموضوعة فينا للمصريين» [٩] .

وعلى أية حال فإن الثورة فى مصر كان لها تأثير معين فى السودان ، وانحصر هذا التأثير فى البداية فى المنطقة من الخرطوم وصاعداً نحو الشمال ، وهذا فى جانب منه راجع إلى العلاقة الكبيرة بين تجار أم درمان ومدن الشمال والشعب فى مصر ، وظهر هذا التأثير فى الدعوة إلى اتحاد السودانيين مع المصريين لطرد البريطانيين من وادى النيل(١٠). كما كان صغار الموظفين المصريين ، والعنصر التجارى المصرى فى الخرطوم وأم درمان يتكلمون فى حرية كبيرة وحديثهم لا يخلو من أثر على أذهان الوطنيين فى السودان ، فقد تسبب حديثهم فى خلق شعور من القلق ، وإدراك تضمن على سبيل المثال فى أن البريطانيين قد ينسحبون من مصر ، وبالتالى يتركون السودان تحت رحمة المصريين ، لأن هناك شعوراً بأن الانسحاب من مصر فى ظل ظروف ثورة ١٩١٩ يتضمن انسحاباً مماثلاً من السودان ، وهذه الفكرة يذكيها المصريون بدأب .

وقد أثر هذا القلق تأثيراً عظيماً على الوطنيين السودانيين إلى حد أن بعضاً منهم كان يسأل عن مدى صحة الشائعات المصرية التى وصلت حداً من الإقناع إلى درجة أن الزعماء والنبلاء فى السودان ممن عبروا عن مشاعر الإخلاص والولاء للحكومة البريطانية تخلوا عن موقفهم فى إظهار الإخلاص التام للبريطانيين انتظاراً لتحول الأحداث لصالح الثورة فى مصر. وبخاصة بعد أن شاع بين الضباط المصريين بنجاح بعثة سعد زغلول ، وإبعاد جميع الموظفين البريطانيين فى مصر ، وإعادة تنظيم الشئون الداخلية فيها تنظيماً شاملاً على الأساس القومى والنهج الإسلامى .

وقد وصل كل هذا إلى الوطنيين فى السودان بشكل محرف ، متضمناً استبدال الموظفين البريطانيين فى السودان ليحل محلهم فى المراكز العليا الموظفون الأتراك ، وإعادة تجارة الرقيق ، والثأر من السودانيين المتضامنين مع البريطانيين لقيامهم بالتصريح عن مشاعر ولائهم ، كما تضمن نداء عاماً لتعداد أولئك الذين أغضبوا المصريين بأى شكل من الأشكال(١١) .

وهكذا كان للضباط والموظفين المصريين والتجار أثر كبير فى الدعاية المباشرة نحو شعب السودان من أجل حثهم على القيام بعمل مشترك ضد الحكم البريطانى . واعترفت حكومة السودان بالخوف من استمرار خطورة الموقف فى مصر ، وتوقفت الاتصالات بين مصر والسودان لفترة طويلة ، مما أدى إلى نشأة مناخ من الاضطرابات فى السودان ، فى الوقت الذى تعرض فيه إلى نقص عام فى معظم السلع وبخاصة السكر، وكذا ارتفاع أسعار الذرة لنقص محصولها عام ١٩١٩ ، وأن هذا الوضع قد يستغل من جانب العناصر المصرية الساخطة ، وينتج عنه انفجارات من العنف فى شكل نهب من جانب الفئات الدنيا فى المدن . والتى قد تتيح للمصريين الفرصة لمضايقة الحكومة ومنعها من تقديم المساعدة المتوقعة منها.

ولكى تحول الحكومة البريطانية دون حدوث هذه الاضطرابات قررت اتخاذ الاحتياطات التالية:

١- العمل على قيام اتصال بحرى مباشر منتظم بين السويس وبورسودان ، من أجل حمل البريد ، وترحيل المسافرين إلى أوروبا وبخاصة النساء والأطفال .

٢- إرسال كتيبة بريطانية لا تقل قوتها عن ٦٠٠ جندى ، وذلك لتدعيم الحامية البريطانية فى السودان التى وصلت إلى الحد الأدنى من القوة اللازمة ، ولاحتلال نقط مكشوفة فى سكة الحديد السودانية (١٢) .

ثانيا: الاتجاه الثانى

الدعاية المصرية فى السودان:

ولم يقتصر أثر ثورة ١٩١٩ فى السودان على قيام بعض المظاهرات من جانب المصريين المقيمين فى السودان أو إلقاء خطب عامة فى بعض الأقاليم السودانية ، وإنما امتد ليشمل حملة دعائية قامت بها الصحافة المصرية لإثارة الشعور العام فى السودان ضد البريطانيين، واتخذت هذه الدعاية المصرية ثلاثة أشكال:

الشكل الأول، ظهر فى هيئة نشرات محرضة للسودانيين لمقاومة الاحتلال البريطانى، وقد طبعت هذه النشرات فى مصر وأرسلت إلى السودان عن طريق البريد أو باليد أو باللسان، ومن أهم هذه النشرات نشرة بعنوان «إخواننا السودانيين» وهى تحث السودانيين على التخلص من نير العبودية البريطانية عن طريق الارتباط بالمصريين ، وكذلك تشجيعهم على تطهير بلادهم من المستعمر الطاغى من أجل أوطانهم ودينهم وأحفادهم (١٣) .

وأعقب هذا المنشور صدور منشورين آخرين فى مايو عام ١٩٢١، الأول بتوقيع «جمعية إنقاذ السودان» وركز على خلق شعور عدم الرضا لدى مواطنى الجزيرة بسبب مشروع الجزيرة ، وبَّين سلبيات هذا المشروع وأنه سيؤدى إلى إغراق منازلهم وأراضيهم بالماء، وسيجبرهم على هجرها ، وهى التى آلت إليهم كميراث من آبائهم وأجدادهم ، وأنها ستنتقل فى النهاية إلى أيدى الشركات الأجنبية التى هدفها استعباد البلاد .

أما المنشور الآخر فكان عنوانه «المؤامرات البريطانية ضد الإسلام» وكان بتوقيع «جمعية الدفاع عن الدين فى السودان» وتناول الخطط الخبيثة للحكومة البريطانية ضد الدول الإسلامية فى الهند وأفغانستان والدولة العثمانية وولاياتها ، وتتمثل هذه الخطط فى إفساد المسلمين فى هذه البلاد عن طريق نشر بيوت الدعارة وتجارة الخمور ، وإرسال البعثات التبشيرية للتنصير بين المسلمين ، كما ركز المنشور على دعوة المسلمين إلى الجهاد ضد الظلم البريطانى والاستشهاد فى سبيل الله من أجل طرد المستعمر (١٤).

ومما لا شك فيه أن هذا الشكل من الدعاية كان يدعو العالم الإسلامى بصفة عامة والسودان بصفة خاصة إلى الاتحاد فى حرب مقدسة للنجاة بدولهم من نير الحكم البريطانى مما كان له أثره فى خلق شعور بالوعى القومى بين السودانيين .

أما الشكل الثانى، فقد تمثل فى حملة مكثفة تولتها الصحافة المصرية بهدف التأثير على المشتركين وغير المشتركين فى الصحف ، وإثارة الجموع الثائرة فى المدن الكبرى

بالكلمات السياسية الرنانة والتشويه المستمر لكل ماهو بريطاني ، وتفجرت المقالات التى تنادى بالاستقلال التام لكل من مصر والسودان على اعتبار أن كلا البلدين منذ القدم كانتا بلداً واحداً وغير منفصلتين ، وأن اللغة والدين والعادات واحدة ، وبالإضافة إلى أنه مادام السودان يتحكم فى منابع النيل فإن أى استقلال لمصر لا معنى له ، لأن بريطانيا تسيطر على النفوذ فى السودان وبالتالى تملك مفتاح مصر ، وأن الارتباط بين البلدين يتضح فى أنه لم تخل أى مقال تنادى باستقلال مصر أو برقية احتجاج تجاه السياسة البريطانية أو اجتماع أو مظاهرة، إلا وأضافت اسم السودان جنباً إلى جنب مع مصر(١٥).

وجرت محاولات من جانب الصحافة المصرية لتشجيع السودانيين للانضمام إلى الحركة الوطنية لإعلان الثورة ضد الحكم البريطانى ، فحاولت إقناع الطلبة السودانيين فى جامعة الأزهر للإسهام بمقالات قصيرة فى الصحف القومية يعلنون فيها تعاطف السودان مع مصر ، ولكن فشلت هذه المحاولة بسبب القيود التى فرضتها الحكومة السودانية على هؤلاء الطلاب (١٦) .

وعن الشكل الثالث، فقد انصب فى تلك الجهود التى قام بها الموظفون المصريون فى السودان من أجل دفع السودانيين بالتعالى على الإدارة البريطانية ، وتوجيه تعاطفهم مع الطموحات والآمال المصرية ، وامتاز هذا النوع من الدعاية باستغلال سلبيات هذه الإدارة لإثارة الرأى العام السودانى ضد بريطانيا ، فانتهزوا فرصة عدم الرضا التى سادت بين صغار الموظفين السودانيين بسبب التعديلات التى أدخلتها حكومة السودان فى نظام ترقية موظفى الحكومة ، والتى بموجبها حرموا من الترقيات بسبب مستوى تعليمهم، وظلوا يشغلون الوظائف البسيطة فى الجهاز الحكومى ، مما دفعهم إلى رفع شعار السودان للسودانيين ، فالتقط المصريون هذا الخط واستخدموه فى الدعاية ، وأكدوا حقيقة مهمة وهى أن مصر لا ترغب فى امتلاك السودان ، وإنما هدفها طرد البريطانيين من مصر والسودان(١٧) .

ثالثا: الاتجاه الثالث

الدعاية البريطانية المضادة:

لم تقف السياسة البريطانية مكتوفة الأيدى أمام المحاولات المصرية للتأثير على السودانيين لاتخاذ موقف إيجابى ضد سياسة بريطانيا فى السودان ، فرأت أن تقوم ببث حملة مضادة لكى تفوت الفرصة على الدعاية المصرية بكافة أشكالها .

وقد اتخذت الدعاية البريطانية المضادة نماذج متعددة ؛ كان من بينها التفرقة بين الشعبين المصرى والسوداني ، بإعطاء صورة للأخير بأن هدف مصر من السودان جعله إقليماً مصرياً وجزءاً من مصر ، وأن الموظفين المصريين فى السودان سيستخدمون كل الوسائل التى فى استطاعتهم لجذب السودانيين إلى جانبهم وتقليص النفوذ البريطانى فى السودان ، فى وقت لا يحظى السودانى بأى عاطفة من جانب الموظفين المصريين .

وحاولت الإدارة البريطانية فى السودان أن تبرز كراهية أهالى السودان لعودة النفوذ المصرى إلى السودان مرة أخرى ، فطلبت من حكام الأقاليم السودانية استطلاع آراء السكان حول احتمال زيادة النفوذ المصرى فى السودان ، فأجاب هؤلاء الحكام بأن مواطنى السودان يقدرون جهود حكومة السودان فى منحهم مزيداً من المشاركة فى إدارة شئونهم ، وأنهم سوف يقاومون أى توسع للنفوذ المصرى بمزيد من القلق والاضطراب ، وأكد كبار السن الذين عاصروا الإدارة المصرية فى السودان (١٨٢٠-١٨٨٥) عدم شعبيتها ، وأنها كانت سببا فى نجاح الثورة المهدية ، بينما تمتعوا فى عهد الإدارة البريطانية برخاء مادى (١٨) .

وعلى سبيل المثال فقد ذكر حاكم بربر أن سكان إقليمه يخشون من التدخل فى شئونهم من جانب السلطات المصرية ، وأنه سوف يترتب على زيادة النفوذ المصرى فى السودان شعور بالدهشة وعدم التصديق من سكان بربر الذين طالبوا الحكومة البريطانية أن تعيد التفكير فى قرارها الخاص بمنح مصر مزيداً من النفوذ فى السودان ، لأنهم سيصابون بالفزع لو أن هذا تم دون الاهتمام بمعرفة رغبة مواطنى السودان (١٩) .

أما حاكم النيل الأبيض فقد أشار إلى أن سكان إقليمه أثنوا على الموظفين البريطانيين لمستواهم العالى فى الإدارة ، وبنجاحهم فى كسب ثقة وحب السودانيين ، وأنه من الصعب التضحية بهذه الكفاءة الإدارية واستبدالهم بموظفين أقل خبرة واستقامة، مما يتسبب فى ضعف الإدارة ، كما بيَّن أن النتائج الطيبة التى حققتها حكومة السودان سوف تختفى بسرعة وبالتالى فإن ثقة شعب السودان فى حكومته ستتحطم ويقل ولاؤهم لها (٢٠) .

وقد وضح من إجابات حكام الأقاليم السودانية أنها تركز على مساوئ الإدارة المصرية فى السودان لخلق شعور عام بالكراهية من جانب السودانيين تجاه المصريين ، فى الوقت الذى تؤكد فيه على الفوائد التى جناها السودانيون فى عهد الإدارة البريطانية من إعادة بناء الثقة والتناسق بين الإدارة والدولة ، وتحقيق نوع من الرخاء الاقتصادى ، وأن الإدارة البريطانية تعد مثالاً للإدارة الواعية التى تسعى إلى رفاهية الشعب السودانى ، وبالتالى هيئ الرأى العام السودانى بأنه لا يمكن الاستغناء عنها ، وكذا الوقوف فى وجه المعارضة المصرية لسياسة بريطانيا فى السودان ، والتى تطالب السودانيين بالتكاتف مع مصر لإخراج الاستعمار البريطانى من مصر والسودان .

ووصلت الدعاية البريطانية المضادة إلى ذروتها عندما قامت حكومة السودان بتشجيع الأعيان وزعماء القبائل فى السودان بإرسال برقيات يجددون فيها ولاءهم وثقتهم فى الحكومة البريطانية ، فكتب رؤساء القبائل العربية فى إقليم البحر الأحمر إلى حاكم الإقليم ، وأظهروا معارضتهم للنشرات التى توزع بين السودانيين فى الخرطوم والتى تدعو إلى مقاومة الحكم البريطانى، وصرح رؤساء القبائل أن الحكومة البريطانية منذ دخولها السودان بذلت العديد من التضحيات من أجلهم ، وقامت بالدفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم ، وقد اختتموا هذه الرسالة بقولهم «إننا لا نفضل أى دولة على ظهر الأرض إلا بريطانيا العظمى ولا نقبل أى قوة تحكمنا إلا هى لأنها دولة الحق والعدل ومن الأفضل أن نتعامل معها» (٢١) .

واجتمع فى الخرطوم شيوخ وزعماء أقاليم النيل الأبيض ، والنيل الأزرق ، وبربر ، وكسلا ، ودنقله بمناسبة الاحتفال السنوى بزيارة الملك جورج الخامس إلى السودان ، واتفقوا على أن يقدموا التماساً إلى الحاكم العام لمعرفة موقف بريطانيا من المطالب المصرية التى ظهرت فى الصحف المصرية ونادت بالاستقلال التام لمصر والسودان . باعتبارهما بلداً واحداً، وأعلنوا أنهم لا يريدون الانفصال عن الحكومة البريطانية . وقد تضمن التماسهم مطالبة لندن أن تحدد نواياها المستقبلية تجاه السودان ، فهل تنوى منح مصر استقلالها وترغب فى أن يدخل السودان تحت هذا الاستقلال «من فضلكم دعونا نعرف ذلك ، لأننا نؤمن بشدة بمصالحنا وحقوقنا ، ونريد أن نكون على استعداد لحماية هذه المصالح والحقوق فى حالة قيامكم بتسليم أمرنا فى أيدى المصريين» (٢٢) .

وقد أجاب حاكم عام السودان على التماسهم بتقديره للمشاعر المخلصة من جانب أهالى السودان تجاه الحكومة البريطانية وأكد لهم بأنه «مهما كانت نتيجة المفاوضات القائمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن الوضع فى مصر ، فإن مسألة السودان لا تزال خارجة النقاش ، ولا يوجد أى نية بشأن الاستقلال الذى يمنح لمصر أن يكون له تأثير على الوضع فى السودان» ووعدهم بأن الحكومة البريطانية ستستمر فى حماية المصالح البريطانية فى المستقبل كما كانت فى الماضى (٢٣) .

يتضح مما سبق أن الإدارة البريطانية فى السودان كانت تسعى إلى كسب ثقة السودانيين الذين تأثروا بتيار الدعاية المصرية ، والتى تركت انطباعاً لديهم تمثل فى فقدان الثقة كلية فى الحكومة البريطانية ، ولذلك كان على السودانيين أن يختبروا مدى مصداقية الحكومة البريطانية عن طريق الحصول على مزيد من الضمانات تؤكد وقوفها إلى جانبهم ، وبخاصة بعد أن ساد الاعتقاد بين الجانب المفكر من السودانيين بأن هناك تفكيراً فى إجراء تغيير فى وضع مصر ، فانتشر شعور بينهم بأن مثل هذه التغييرات قد تؤثر عليهم ، من هنا جاءت محاولة حاكم عام السودان لإقصاء هذا الشعور من ناحية ، وليؤكد لشيوخ القبائل والزعماء الدينيين بأنه مهما حدث فى مصر فإن السودان سوف

يبقى دون أن يتأثر بهذه الأحداث من ناحية أخرى ، وأصدر تعليماته إلى مديريه بأن يسيروا على الخط نفسه.

ثم أعقب هذه المحاولة محاولة أخرى من جانب اللورد اللنبى Lord Allenby المندوب السامى البريطانى فى مصر (١٩١٩-١٩٢٥) ، عندما وجه خطاباً إلى أعيان السودان أثناء زيارته له فى ٢٦ إبريل عام ١٩٢٢- أكد لهم فيه أن الوجود البريطانى إنما هو لصالحهم ومن أجل جلب الرخاء لبلدهم ، وأن الحكومة البريطانية ليس لديها النية فى إضعاف روابطها بالسودان . ثم صرح بأنه لا يستطيع القول أكثر مما قاله لويد جورج Lloyd George رئيس الوزراء البريطانى- فى مجلس العموم البريطانى بأن السودان قطر مهم جدا بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ، وأن حكومة جلالة الملك لن تدع التقدم الذى حدث وبشر بمستقبل عظيم فى السودان على عهد الإدارة البريطانية بأن يتعرض للخطر أو يذهب هباءً ، وأن مصر لن توافق على أى تغيير يحدث فى وضع السودان يؤدى إلى تعرضها لأدنى خطر ، ويهدد الملايين من رأس المال البريطانى التى استثمرت فى تطوير السودان . وختم اللنبى خطابه قائلاً «... أعتقد أن هذا كاف للتأكيد لشعبكم بأن بريطانيا لن تتخلى عن السودان» (٢٤) .

وهكذا كانت السياسة البريطانية شديدة الحرص على كسب السودانيين إلى جانبها وتهدئة مشاعرهم التى أثيرت نتيجة الدعاية المصرية ، إذ أرادت تلك السياسة أن تزيل مخاوف السودانيين لأنها كانت تدرك تمام الإدراك أن الإثارة والحماس فى أى بلد عربى مسلم خطر عليها إن لم يوجها فى مسالك سليمة ، وهذا ما فعلته السياسة البريطانية لإعادة الثقة فى نفوس السودانيين .

ونجحت السياسة البريطانية فى استقطاب الزعماء الدينيين والعشائريين فى السودان إلى جانبها نظرا لتأثيرهم القوى فى الشعب السودانى ، فقد عبر هؤلاء الزعماء فى رسالة بعثوا بها إلى حاكم عام السودان فى ١١فبراير ١٩٢٢ عن امتنان الشعب السودانى للجهود التى بذلتها الإدارة البريطانية من أجل تقدم السودان ، وأكدوا على

عدم ارتباطهم بالدعاية المصرية ، ويرغبون من الحكومة البريطانية أن تواصل عملها فى تطوير السودان ، ومساعدته فى طريق التقدم حتى يصل إلى الوضع الذى تأمله ضمن الدول المتقدمة فى العالم(٢٥) . كما أرسل الشريف يوسف الهندى زعيم الطريقة الهندية رسالة إلى حاكم عام السودان فى ١١مايو عام ١٩٢٤ أعلن فيها عدم ارتباط السودان بمصر ، ورضاءه التام بالحكم البريطانى فى السودان من أجل إتمام المشروعات الكبرى التى أنفق عليها الملايين ، وختم رسالته بقوله «... أنتم تعرفوننا إننا قرشيون ونكره التعامل المزدوج إما أن نثق فى الحكم ثقة كاملة أو لا نثق» (٢٦). ومن المحتمل أن تكون هذه الرسالة بإيحاء من السياسة البريطانية نظرا لما يتمتع به هذا الشريف من مركز دينى ولإمكانية أن يكون له الأثر على السودانيين .

والواقع أن سياسة الإدارة البريطانية فى اكتساب ولاء السودانيين فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لم تكن السابقة الأولى ، فقد سبقتها محاولة قام بها السير ريجنالد ونجت خلال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عندما وجه الزعماء الدينيون كل نفوذهم إلى جانب الحكومة والقانون والنظام ، ونالوا تشجيعاً من الإدارة البريطانية فى السودان لإظهار ذلك النفوذ ، ولكن بعد ثورة ١٩١٩ حصل هؤلاء الزعماء على سلطة أكبر من تلك التى حصلوا عليها خلال السنوات الخمس التى سبقت هذه الثورة . فبعضهم كان له خبرة فعلية مع الإدارة المصرية ، وكثير منهم شهد عهد الإدارة المهدية ، واعترف جميعهم بأن مصالحهم وآمالهم العليا فى المستقبل تتمثل فى السيطرة البريطانية .

وكان الأثر الملحوظ للحرب العالمية الأولى فيما يختص بالحجاز وسعى مصر للحصول على الاستقلال هو نمو سريع لفكرة السودان كأمة بين السودانيين ، وقد اعترف ساسة بريطانيا بنمو هذه المشاعر ، إذ أعلن السير ريجنالد ونجت فى ٢٦مارس عام ١٩١٩ أن الحكومة البريطانية فى مواجهة البداية المبكرة لأمة سودانية ، وأنه يجب عليها أن تقرر فى وقت مناسب ما يجب أن تفعله إزاءها ، وأضاف قائلاً «... وأنى لا أتحدث بأية صورة من الانزعاج ، ولا أنذر بقيام حزب فى السنوات القليلة المقبلة - من الوطنيين الذين

أخذوا بأهداب الحضارة الأوربية - شعاره «السودان للسودانيين» . وأعتقد أيضا أننا يجب أن نعترف بأن الحكومة المعتدلة تعمل ما فى استطاعتها على إيجاد شعور من الاحترام الذاتى وأنه لواجبنا أن نقرر كيف نحول هذا الشعور إلى حساب رابح . وأعتقد أن الاحتمال محتم فى أن يكشف هذا الشعور عن نفسه أولاً فى رغبة تهدف إلى الوقوف فى وجه السيطرة المصرية»(٢٧) .

وكان السير لى ستاك يرى أنه على الحكومة البريطانية أن تعد العدة لمواجهة نمو الآمال القومية فى السودان ، باتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى ربط السودن ببريطانيا أكثر من ربطها بمصر ، وأن كلاً من مصر والسودان ، وأيضاً بريطانيا التى سوف تكسب بتخفيف الرباط الذى يربط بين مصر والسودان ، وأضاف السير لى ستاك بأن نمو الشعور القومى ظهر بين أولئك الذين يتحدثون نيابة عن الجانب الأكثر وعياً فى السودان - ويقصد بهم الزعماء الدينين - فقد عبر ثلاثة منهم(*) فى محادثات مع الحاكم العام عن رغبتهم فى أن تأخذ الحكومة خط سير أقوى من الذى تسير عليه ، لأنهم كانوا يخشون من قيام الحكومة البريطانية تحت ضغط الثورة المصرية - ربما تعطى لمصر مطالبها- فى أن تشارك فى حكم السودان وإدارته ، كما تحدث السيد على الميرغنى بصفة خاصة عن طموحه فى أن يرى شعب السودان ينمو تحت توجيه الحكومة البريطانية إلى شعب موحد له قوانينه الخاصة وعاداته وإدارته وقادر على حكم نفسه والدفاع عن مصالحه (٢٨) .

وحاول السير لى ستاك أن يبين لحكومته أن الزعماء الدينيين فى السودان لايعبرون عن الرأى الوطنى كلية ، لأنهم من وجهة نظره متشوقون إلى زيادة نفوذهم الخاص فى السودان ، ويقدرون تماما قوة بريطانيا كما ظهرت فى النصر الذى حققته فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ولذلك يرون أن أملهم الوحيد فى ربط أنفسهم بالوجود البريطانى (٢٩).

ولكن اللورد اللنبى كانت له نظرة مختلفة فى هؤلاء الزعماء الدينيين ، إذ أكد خلال زيارته للسودان فى يناير عام ١٩٢٠(**) أنه تأثر كثيراً للحماس من أجل بريطانيا

الذى شاهده بين جميع طبقات الأمة ، ومن رغبتهم التى عبروا عنها فى حرية فى الإدارة البريطانية ومعارضتهم للإدارة المصرية . وأن الوفد الذى زار لندن فى يوليو عام ١٩١٩(*) كان يعبر حقا عن آراء المفكرين فى السودان ، وهذه الآراء قادها بشكل تام الزعماء الدينيون ورؤساء القبائل المختلفة فى السودان عندما أعلنوا فى محادثاتهم مع الحاكم العام ومستشاريه البريطانيين خلال الاضطرابات التى حدثت فى مصر عام ١٩١٩ عن رفضهم لأى ارتباط مع المطالب المصرية (٣٠) .

وسواء كان هؤلاء الزعماء يعبرون عن آراء الشعب السودانى أو لا يعبرون ، فالحقيقة التى لا مراء فيها هى ظهور نوع من الشعور القومى بين السودانيين رفع شعار «السودان للسودانيين» ، ولم تبد السياسة البريطانية أى مخاوف من نمو هذا الشعور القومى، بسبب حملة التأييد التى حظى بها الحكم البريطانى من جانب عدد كبير من العمد والمشايخ والنبلاء والزعماء الدينيين كدليل على رغبة من المحكومين فى مساعدة الإدارة البريطانية فى اتخاذ الطريق السليم فى تنمية بلدهم .

كما أن خط النقاش الذى اتبعوه مع حاكم السودان ومستشاريه البريطانيين لم يكن له أثر واضح لشعور التضامن الإسلامى ، وهذا كان أهم شئ بالنسبة لبريطانيا ، لأن النتيجة البارزة للحرب العالمية الأولى فى المناطق القريبة من السودان هى إنشاء مملكة عربية عبر البحر الأحمر وهذه المملكة رغم أنها لم تدع الخلافة آنذاك إلا أنها تملك فى الواقع الأراضى المقدسة (٣١) .

رابعاً: الاتجاه الرابع

بريطانيا وتحديد مستقبل السودان:

وإذا كانت الحكومة البريطانية لم تخش من نمو الشعور القومى بين السودانيين، فإن اللورد اللنبى حذر منه ، فقد أعلن أن رؤساء القبائل الذين شاهدهم خلال جولته فى السودان معظمهم من المسنين وممن لهم خبرة فعلية مع الإدارة المصرية ، وأما الجيل

الأصغر من ٢٢سنة فليس لديه خبرة هؤلاء المسنين ، كما تعلم كثير منهم على الأسس الحديثة ، وعندما يزول نفوذ الرجال المسنين سوف يمهد لقيام تربة خصبة لزرع الفكرة الوطنية أو الثورية ، ولذلك رأى اللورد اللنبى أن المخرج الوحيد لمواجهة مثل هذا الموقف «تقرير وضع ومستقبل السودان بشكل قاطع وعلاقته بالإمبراطورية البريطانية ، وتسوية هذه المسألة فى وقت لا يزال فيه نفوذ الجيل الأكبر سناً طاغياً حتى لا تتعرض بريطانيا لأى متاعب فى المستقبل»(٣٢).

وبالنسبة للسياسة فى المستقبل ، قدم السير لى ستاك اقتراحين اختص أحدهما بانفصال السودان عن السيطرة المصرية ، والثانى بث الفكرة القومية بين السودانيين .

وعن الاقتراح الأول الخاص بانفصال السودان عن السيطرة المصرية - فقد واجهته عدة عقبات أهمها .

١- افتقار السودان إلى الهيئة الوطنية الإدارية لتحل محل الموظفين المصريين فى الإدارة الحكومية والجيش .

٢- الحاجة إلى الجيش المصرى وبخاصة ما يتصل بالنفقات على هذا الجيش ، لأن المسألة المالية كانت تشكل عقبة كبيرة أمام الإدارة البريطانية ، إذ إن إيرادات السودان لا تغطى نفقات الجيش دون مساعدة خارجية(*) .

٣- مسألة مياه النيل ، إذ لايمكن إقرارها من غير الاهتمام باحتياجات مصر التى تعتمد فى وجودها على الرى (٣٣) .

وبالرغم من اعتراف السياسة البريطانية بعدم سهولة حل الرابطة بين مصر والسودان بسبب هذه العقبات فمن الواضح أنها كانت ترى أن الوقت قد حان لمواجهة مشكلة تعديل العلاقات بين السودان ومصر على خطوط تمكن بريطانيا بالتدريج من القيام بالجانب الذى تقوم به الحكومة المصرية فى السودان وأن ثورة ١٩١٩ فى مصر تقدم الفرصة والسبب القوى لمحاولة التخلص من كثير مما هو غير مرض فى إدارة

السودان(٣٤) .

وكان ريجنالد ونجت قد حذر حكومته بأنه إذا لم يصدر إعلان من جانبها - عندما يسوى وضع مصر تحت الحماية - يستبعد بمقتضاه السودان كلية ويفصل عن مصر ، فإن المكانة البريطانية فى السودان سوف تتعرض إلى خسارة كبيرة ، ويصبح مركز الحاكم العام ومساعدوه صعباً ، كما يمهد الطريق إلى قيام تضامن إسلامى مع الحركة الإسلامية فى الحجاز أو تضامن أخوى مع المصريين حيث الاختيار الوحيد متروك لشعب السودان(٣٥) .

وحاول ريجنالد ونجت أن يضع حلولاً للعقبات التى تقف فى طريق فصل السودان عن مصر ، فرأى أنه من الممكن توفير الكوادر الإدارية للحكومة وقوات للجيش بدلاً من المصريين بالاستعانة بالعرب والسودانيين من خريجى كلية جوردون ومدرسة الخرطوم العسكرية ، أما عن العقبة المالية فقد أعد عدة وسائل للتغلب عليها ، كان من بينها:

١- أن تقوم مصر بدفع مبلغ ثابت سنوياً عند منحها الحكم الذاتى مقابل التكاليف التى تنفق على الجيش فى السودان لحماية حدود مصر الجنوبية وحماية مصالحها فى مياه النيل .

٢- أن تتعهد الحكومة البريطانية بإقناع دافعى الضرائب فى بريطانيا بضرورة دفع ضريبة إضافية لتغطية متطلبات الجيش فى السودان (٣٦) .

أما الاقتراح الثانى والخاص ببث الفكرة القومية بين السودانيين ، فقد أشار السير لى ستاك بأنه من الأفضل عدم السماح بقيام دعاية نشيطة لهذا الهدف ، والتركيز على اتخاذ الخطوط الإدارية مثل سودنة الوظائف المصرية بإشراك السودانيين تدريجياً فى حكومة بلادهم ، وتدريبهم على حكم أنفسهم ، وتعيين الزعماء والأعيان فى مجالس القرى والمدن ، ومنح بعض القياديين والمستنيرين سلطات قضائية فى بعض الأقاليم . وأكد السير لى ستاك للسيد على الميرغنى وزملائه أن هذه الخطوات هى دليل عملى

على عطف الحكومة البريطانية وأنها أفضل الوسائل للوصول إلى الأهداف التى يسعون إليها (٣٧).

والواقع أن المسئولين البريطانيين فى السودان ومصر بالرغم من اعترافهم بزيادة الوعى القومى بين السودانيين ، فإنهم رفضوا إدخال أى شكل غربى من أشكال التمثيل النيابى أو الحكومة الذاتية الداخلية فى السودان ، لاعتقادهم أن السودان ليس مهيأ بعد لمثل هذا الأمر؛ لأن الغالبية العظمى من سكانه لا يزالون من الفئات غير المتعلمة ، كما لا توجد ضرورة أو حاجة لمنح السودان الحكم الذاتى ، واكتفى هؤلاء المسئولون البريطانيون برؤية تنمية المؤسسات الوطنية على خطوط يفهمها الشعب السودانى .

وأصبح أمام السياسة البريطانية ثلاثة حلول لإقرار مستقبل السودان :

الأول : أن يتبع إزالة السيطرة البريطانية من مصر إزالتها من السودان وإدماج السودان فى مصر ، وهذا ما تطالب به الحركة الوطنية فى مصر .

الثانى : أن يظل الوضع فى السودان كما هو وفق اتفاق ١٨٩٩ .

الثالث : فصل السودان عن مصر نهائياً والتخلص من العنصر المصرى فى الإدارة والجيش فى السودان .

وقد تبنت الحكومة البريطانية الحل الثالث لأن التقارير التى كانت ترد إليها من موظفيها فى القاهرة والخرطوم شجعتها على التمسك بهذا الحل . وكان من أشهر هذه التقارير تقرير كين بويد(*) Keown - Boyd الذى أعد بناء على طلب كل من وزارة الخارجية البريطانية ووزارة المستعمرات ، وقد أشرك معه فى إعداده حاكم عام السودان، واشتمل على تصور للسياسة البريطانية المستقبلية فى السودان .

ذكر كين بويد فى تقريره أن الحل المثالى من وجهة نظر السودان هو الانفصال المباشر عن مصر ، وأن معاهدة السلام مع تركيا يجب أن تتضمن تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى حوض النيل لبريطانيا . وأن اللورد ملنر Lord Milner - وزير المستعمرات

البريطانى - قد أوصى فى تقريره بإقامة حكومة ذاتية داخلية لمصر لكنه أشار بسخافة الادعاءات التى يدعيها المصريون بشأن مد القومية المصرية إلى السودان لأن السودان من وجهة نظره يختلف فى العنصر ، والتقاليد ، والعاطفة عن مصر . ومن ثم كان على الحكومة البريطانية أن تتعهد بتحمل كل المسئولية وأن تتكفل بالسودان الذى يجب أن يتطور على خطوط القومية السودانية تحت العناية البريطانية من حيث تأسيس وتدريب مؤسساته الوطنية ومراقبة مصالح شعبه (٣٨).

وحدد كين بويد الخطوط التى يجب أن تسير عليها السياسة البريطانية لتحرير السودان من جميع المؤثرات المصرية ، وإنزال العلم المصرى مع مغادرة آخر جندي مصرى له ، وبالتالى إنهاء الوجود المصرى تماماً .

وتنقسم هذه الخطوط إلى ثلاثة محاور مهمة :

المحور الأول :

وهو يتصل بالجيش المصرى فى السودان الذى يتكون من الوحدات العسكرية التى تضم خمس كتائب وهى الكتيبة الأولى ، والكتيبة الثانية ، والكتيبة الخامسة ، والكتيبة الثامنة ، والكتيبة السابعة عشرة، وكذلك ثلاث بطاريات ميدان ، وفرقتا مدفعية كحامية ، وقوات فنية وإدارية مختلفة ، وعدد من الضباط المصريين الذين يخدمون فى الوحدات السودانية والعربية. وتعتبر الكتائب وبطاريات الميدان الخطر السياسى الرئيسى عندما يستخدمها الضباط والجنود المصريون معتنقو الأفكار الثورية فى مصر ضد حكومة السودان ، ولذا رأى كين بويد أن تسريح القوات المصرية من السودان يمكن الحكومة البريطانية من مواجهة أى انفجار ثورى فى مصر (٣٩).

ورسم كين يويد خطة لتحويل الخمس كتائب وبطاريات الميدان إلى مصر ، والتخلص تدريجيا من الشخصية المصرية داخل الجيش فى السودان حتى لا تواجه بريطانيا بمعارضة شديدة من مصر ، وتقوم هذه الخطة على ما يلى :

١ - أن الكتيبتين السادسة عشرة والسابعة عشرة قد أقيمتا كإجراء حرب وليس هناك حاجة للإحتفاظ بهما . ونظرا لأن تسريحهما يثير نوعاً من التذمر بين الجنود والضباط ، أوصى كين بويد الحكومة البريطانية بتنفيذ الإجراءات الخاصة بالضباط وهى ترقية الرتب العليا ، وتعيين الرتب الأصغر فى كتائب أخرى ، ونشرها فى وقت إعلان حل الكتيبتين .

٢ - أن يقوم مستشار وزارة الداخلية فى مصر باستيعاب عدد من صغار الضباط (اليوزباشية) فى قوة بوليسية أو تعيينهم مأمير فى مصر .

٣ - نقل الكتيبة الخامسة إلى مصر التى مكثت مدة طويلة فى السودان .

٤ - نقل بطارية مدفعية واحدة إلى مصر .

٥ - ترقية السودانيين إلى رتبة المأمور(*) ، وتدريب شباب السودانيين فى مدرسة الخرطوم الحربية (**) ، ومنحهم رتباً عسكرية ، وتعيينهم ضباطاً فى الجيش مباشرة .

٦ - أن الإحلال التدريجى محل الشخصية المصرية فى الوحدات الفنية والإدارية لا يمثل صعوبات كبيرة حيث يقوم رؤساء المصالح بمراعاة ذلك مع البدء فى تدريب مواطنى السودان المطلوبين فى هذه الوحدات .

٧ - أن تقوم الحكومة البريطانية بتسلم ثكنات الجيش المصرى فى بورسودان والعطبرة ، وأن توضع فيهما حامية من الجنود البريطانيين فقط .

٨ - أنه ليس من العدل إعادة العدد القليل من كبار الضباط المصريين المحنكين إلى مصر حيث ثبتت جدارتهم وانحازوا تماماً فى خدمة البريطانيين ، وهناك شعور بضرورة حجزهم فى السودان على قدم المساواة مع الضباط البريطانيين (٤٠).

وخلاصة المشروع يقضى بقيام جيش سودانى (*) ، يخضع تكوينه وتوزيعه للتعديلات تبعاً لطول فترة تنفيذ الخطة ومدى تقدم الإدارة المدنية ، وتكاليف هذا الجيش ستنخفض نفقاته بعد عودة الكتائب المصرية إلى مصر ، حيث إن عدد القوات

المصرية بلغ نحو ١٠.٣٨٠ مقابل ٣٤٩ , ٣ للعرب ، و ٧٨٤ , ٦ من السودانيين أى نصف عدد القوات .

وفى الحقيقة أن الجيش فى السودان كان عبارة عن قوة بوليس تتوزع بين عدد من المراكز البعيدة فى بلد كانت المواصلات فيه صعبة وبطيئة ، وكان الهدف من هذه المراكز «الحفاظ على الأمن العام ومعالجة عدد من الانتفاضات المحلية الصغيرة فى الشمال والوسط والتى يقوم بها بعض السكان من المسلمين المتعصبين ، وكذلك مواجهة ثورات السكان الزنوج فى الجنوب الذين لم يخضعوا غير خضوع جزئى» (٤١) .ولكن النقطة المهمة أن جيش السودان بتشكيله الجديد لن يكون كافياً لصد أى غزو خارجى خطير على نطاق واسع وعلى سبيل المثال من الحبشة ، ولذلك كان على الحكومة السودانية أن تعتمد على قوات من الخارج عند حدوث مثل هذا الخطر (٤٢) .

المحور الثانى :

وهو يتمثل فى تسريح المصريين من الوظائف المدنية فى السودان .

الإدارات المختلفة	عدد المصريين	عدد السودانين	جنسيات أخرى
مصلحة البوليس	١٤٢	١٩	٦٣
إدارة الزراعة	٣٧	٢٨	٦١
إدارة الجمارك	٤١	٣٦	٢٢
إدارة التعليم	٥٣	٢٨٢	٤٠
اللجنة الاقتصادية المركزية ولجنة الموارد	ـــــ	٧	٨
إدارة المخابرات	١	٣	٢٠
إدارة المالية	١١٩	١٠	٦٨
الإدارة المحلية	٦٢	١٤١	٣٣
الإدارة الطبية	٤١	٩	٤٩
إدارة الأشغال العامة	٢٧	١٠	٦١
إدارة السكك الحديدية والبواخر	٢٥٠٠	ـــــ	ـــــ
إدارة مكافحة الرق	٥	٤	٤
إدارة المخازن وإدارة السجون	٣٤	١٥	٥
إدارة المساحة	١٤	٥٣	١٦
إدارة الطب البيطرى	٢٠	٤	٢١
الكتبة	٥٣٣	٦٠٥	١٦٣
موظفون معتمدون على أبواب الميزانية	٤٤٤	١٤٢	٢٠٥
المجموع	٤٤٣١	عدد ١٣٦٨	٨٣٩

كان العنصر المصرى يمثل دعامة مهمة فى مختلف الأجهزة الحكومية فى السودان. فالجدول يوضح عدد المصريين العاملين فى السودان بالنسبة لغيرهم من الجنسيات الأخرى - سودانى ، وبريطانى ، وسورى وغيرهم(*) .

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الموظفين المصريين فى السودان بلغ نحو ١٩٣١ موظفاً بخلاف ٢٥٠٠ مصرى يعملون فى إدارة السكك الحديدية والبواخر وهم فى الأصل كتيبة السكة الحديد التى تتألف من المصريين الذين جندوا فى مصر ، ومن

جنود انتقلوا لأسباب مختلفة من الكتائب الأخرى للجيش المصرى ، أى أن عدد الموظفين المصريين فى السودان صار نحو ٤٤٣١ ، بينما بلغ عدد الموظفين من السودانيين والجنسيات الأخرى نحو ٢٢٠٧ ، وبلغت نسبة الموظفين المصريين إلى غيرهم فى السودان نحو ٦٦.٧٥٪ وبالإضافة إلى أن نسبة الموظفين المصريين فى بعض الإدارات بلغت نحو ٦٩٪ مثل إدارة البريد والبرق ، فهذه الإدارة تكاد تكون مصرية كلية ، وذلك راجع لطبيعة العمل الشاق لساعات طويلة فى هذه الإدارة ، فالسودانيون والعرب غير مستعدين نفسيا للجلوس ست أو سبع ساعات يوميا أمام آلة التلغراف ، ولا يستطيعون احتمال صوت آلة البرق ، بينما اعتاد المصريون على مثل هذا العمل .

وبالرغم من أهمية العنصر المصرى فى الإدارة المدنية فى السودان فإن كين بويد رأى إمكانية الاستغناء بالتدريج عن جميع الموظفين المصريين فى الإدارات المختلفة فى السودان باتباع الوسائل التالية :

١ - إنشاء مدرسة خاصة لتدريب السودانيين فى الخرطوم تحت إشراف موظف بريطانى خبير فى الخدمة الإدارية لتعيينهم فى سلك الأمن فى السودان .

٢ - التوسع فى قبول السودانيين للالتحاق بكلية جوردون التى افتتحت فى أكتوبر عام ١٩٠٣، للاعتماد عليهم عند تخرجهم فى شغل الوظائف الإدارية المختلفة فى السودان.

٣ - توفير موظفى إدارة السكك الحديدية والبواخر ، وإدارة الأشغال العامة بالقيام بتدريب فعال لكثير من السودانيين ممن لم يمنحوا فرصة الالتحاق بكلية جوردون .

٤ - إحلال قضاة بريطانيين محل القضاة المصريين فى المحاكم الشرعية لحين تخريج دفعة جديدة من مدرسة القضاة بكلية جوردون من مسلمى السودان ، ويمكن لهذه المدرسة أن تسد حاجة المحاكم الشرعية من القضاة السودانيين .

٥ - الشروع فى تأسيس مدرسة كتشنر الطبية تخليداً لذكرى اللور كتشنر Lord Kitchener - حاكم عام السودان فى عام ١٨٩٩ - لسد حاجة السودان من الأطباء الوطنيين والاستغناء عن الأطباء المصريين .

٦ - إنشاء مصلحة للمواصلات تتضمن السكة الحديد والبواخر والطرق ، والبريد والبرق ، وذلك لارتباط هذه الإدارات بعضها ببعض ، والاقتصاد فى النفقات .

٧ - تبعية الموانى والفنارات السودانية إلى الموانى والفنارات المصرية ما دامت البحرية البريطانية تسيطر على الأخيرة لكى توفر على حكومة السودان الإنفاق على عمليات الصيانة والمحافظة على مصلحة الموانى والفنارات فى السودان (٤٣).

المحور الثالث :

وهو ينحصر فى اللامركزية

وتنفيذ هذه السياسة فى نظر كين بويد تستهدف ثلاثة أمور :

الأول : فصل منصب سردار الجيش المصرى عن حاكم عام السودان .

الثانى : تنظيم مالية السودان .

الثالث : الاستعانة بخدمات الزعماء والمشايخ المحليين .

وبالنسبة للأمر الأول : فصل منصب سردار الجيش المصرى عن حاكم عام السودان .

فإنه بمقتضى اتفاق عام ١٨٩٩ احتفظ حاكم عام السودان بمنصب سردار الجيش المصرى ، وهذا الارتباط له مبرراته لأن الجزء الأكبر من الجيش المصرى كان يخدم فى السودان ، وتضمن منصب السردار فقط الاعتبار الخاص بالمشكلات الحربية الشرعية الفعلية، وكانت كل مسألة خاصة بالجيش وإن قلت أهميتها ترفع إلى السردار لإبداء رأيه، أى أن جميع الشئون الحربية فى يديه . ولم يكن هناك اعتراض كبير على هذا الإجراء، ولكن مع نشوب ثورة ١٩١٩ اقترح فصل منصب السردار عن حاكم عام السودان(٤٤).

وأوصى كين بويد بسرعة الفصل بين المنصبين بعد تنفيذ خطة إبعاد القوات المصرية من السودان ، على أن يكون حاكم السودان أيضا قائداً عاماً للقوات فى السودان . وبالتالى يتم القضاء على إحدى الروابط مع الحكومة المصرية .

وعن الأمر الثانى : تنظيم مالية السودان .

فقد أشار كين بويد إلى قيام الحكومة السودانية بالعديد من الإجراءات المالية لكى تكون أكثر قدرة على تدبير أمورها بنفسها ، ومن هذه الإجراءات ؛ إغلاق فرع المالية السودانية فى القاهرة كخطوة ضرورية للتمهيد بالفصل بين البلدين ، وللتخلص من الموظفين المصريين فى مصلحة المالية يتم استخدام اللغة الإنجليزية بدلا من اللغة العربية فى حساباتها، وإيجاد وظيفة مراجع حسابات وتبسيط الإجراءات المالية ، وأن تتحول الرقابة الكاملة عليها إلى الحكومة البريطانية ممثلة فى المندوب السامى فى مصر ، وأن يقوم السكرتير المالى فى السودان بمنح المديرين مسئولية أكبر فى السيطرة على مالية مديرياتهم(٤٥) .

أما الأمر الثالث : فهو الاستعانة بخدمات الزعماء والمشايخ المحليين .

فإن السودان ينقسم إلى خمسة عشر إقليماً ، وكان من العسير زيادة حجم الأقاليم من الناحية العملية بسبب صعوبة المواصلات وهذا التقسيم يقوم على أساس عنصرى وقبلى ويخضع للعادات أيضاً ومن الصعب تحسينه ، وبذلك أنشأت حكومة السودان إدارات مختلفة تناسب التنظيمات القبلية المختلفة ، فبينما يمارس مشايخ قبائل الرحل الكبيرة فى كردفان سلطات تأديبية ، وتقوم حكومة السودان بتشجيعهم على إدارة قبائلهم الخاصة بهم ، وتتمتع أيضاً القبائل الحامية فى شرق السودان تحت رئاسة قبائلهم بمعدل مماثل من الحرية فى إدارة قبائلهم ، فإن مثل هذا النظام يتعذر إقامته فى المديريات النيلية مثل بربر أو النيل الأبيض ، لأن التنظيمات القبلية ليست كبيرة بشكل كاف ،

وأن الشيخ المحلى مجرد رئيس قرية غير معروف على بعد عدد قليل من الأميال ، لكن أشار كين بويد على حكومة السودان لعلاج مثل هذا الموقف أن تمنح سلطات قانونية لعدد من النبلاء المختارين واستخدامهم قضاة فى قضايا مختارة (٤٦).

خـاتمـة :

من خلال العرض السابق نلاحظ أن بريطانيا اتخذت لنفسها سياسة معينة تسير عليها فى السودان وهى ربط السودان ببريطانيا بشكل أكبر من ارتباطها بمصر تمهيداً للفصل بين مصر والسودان ، وكان دافع بريطانيا للتمسك بهذه السياسة توهج الحركة الوطنية التى حدثت فى مصر إبان ثورة ١٩١٩ وخشيتها من امتداد هذه الاضطرابات إلى الجنوب وبالتالى تتأثر بها الأقاليم المجاورة للسودان ، فقد كانت عملية ربط جنوب السودان بشماله أو فصله عنه تقوم أساسا على مدى وصول النفوذ المصرى إليه ، فعمدت السياسة البريطانية إلى جعل النفوذ القادم من ناحية أوغندة نفوذاً قوياً يدعمه المواصلات النهرية السهلة التى حرصت على إقامتها بين أوغندة وجنوب السودان ، كما كانت الحدود الجنوبية للسودان مجاورة للممتلكات الفرنسية فى الغرب ، والممتلكات البلجيكية والبريطانية فى الجنوب ، ومن الشرق الحبشة والممتلكات الإيطالية فى إفريقيا أى أنها مجاورة - باستثناء الحبشة - مع قوى أوروبية مما ساعد على وجود الأمن على هذه الحدود ، وشجع بريطانيا على الاستغناء عن الجيش المصرى فى السودان .

وكذلك تمسكت بريطانيا بسياسة فصل السودان عن مصر بسبب الدعاية المصرية التى كانت تهدف إلى تحريض السودانيين فى الجيش وفى الإدارات الحكومية المختلفة وبين السكان عموماً ضد الإدارة البريطانية ، وكذلك سعى الحركة الوطنية فى مصر إلى إعادة الحكم المصرى إلى السودان وإقصاء اليد البريطانية عنه .

واعتبرت السياسة البريطانية أن أساس وضعها فى السودان يعتمد على عداوة السودانيين للمصريين، واستغلت تلك السياسة حالة السودان قبل استرداده عام ١٨٩٩

بحالته فى عهد الإدارة البريطانية، وأخذت تدلل على ذلك بما شهده السودان فى عهدها من إعادة التنظيم والتنمية ، وافتخرت أيضاً بالمنجزات التى تحققت فى مجال التعليم بإنشاء كلية جوردون والمدارس التى أقامتها فى جميع أنحاء السودان ، وتقديم المساعدات المالية لرجال الدين ، وتلقى القضاة وغيرهم تعليماً مجانياً وشاملاً فى القرآن والفقه .

والواقع أن الإنجازات البريطانية فى السودان كانت ضئيلة إذا ما قورنت بالإنجازات المصرية لو أتيحت لها فرصة الانتعاش . فقد جاءت الأولى فى وقت صار السودان خالياً من مظاهر الإصلاح ومحطماً بسبب الثورة المهدية ، بالإضافة إلى أنها تمت على حساب الخزانة المصرية التى تحمست للإصلاح فى السودان وبخاصة الاقتصادى منه .

والإنجازات التى تفخر بها السياسة البريطانية كانت تهدف إلى إبراز دورها فى السودان وإخفاء دور مصر لكى تجد التبرير المناسب لبقائها فى السودان ، وتدعيم الرابطة مع السودانيين ، وخلق روح الانفصال بين مصر والسودان ولذلك مال البريطانيون إلى اعتبار سودان القرن العشرين المتزايد الرخاء وذى الحكومة الجيدة اعتباره من صنعهم الخاص دون منازع .

وبناء على ذلك فإن البريطانيين قد صدموا واندهشوا عندما قدم المصريون مطالبهم بطريقة تبدو ثورية ومتطرفة ، وبطريقة مماثلة فإن المصريين قد صدموا عندما رد البريطانيون مطالبهم على أساس أنها خيالية ، وعلى هذا فقد وجد فى الجانبين كل عناصر عدم الفهم التى نضجت وأدت إلى نتائج عنيفة فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ عندما اغتيل السير لى ستاك، وقررت بريطانيا إخراج مصر نهائياً من السودان .

هوامش الدراسة

(1) Wingate Papers, Durham University (W.P.D.U.), Box. 403 /7/1 pp. 2,3.
مذكرة بشأن مستقبل الوضع فى السودان ، من السير لى ستاك إلى اللنبى فى ٢٥ مايو ١٩٢٤.
(*) نصوص اتفاق عام ١٨٩٩ وردت كاملة فى مذكرة اللورد كرومر إلى سالزبرى فى ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ .

(2) Holt, P.M. : The Modern History of the Sudan, London 1961, pp.111,112.

(3) Fabunmy, L.A.: The Sudan In Anglo - Egyptian Relations
A Case Study in Power Politics. London 1960, P. 62 .

(4) F.O. 371/3711. Enclosure in No. 4. From Sir Lee Stack to R. Wingate
Feb. 23, 1919, Note on the Growth of National Aspiration in the Sudan.

(5) Ibid.,R. Wingate to Earl Curzon, April 3 , 1919.

(6) Ibid.,3717, No. 207. Allenby to Curzon, Cairo, May 4 , 1919.

(7) Ibid., 3711, From Stack to Earl Curzon, Khartoum, March 21, 1919.

(8) Ibid., Stack to R. Wingate, May 8 , 1919.

(9) Ibid.

(10) Duncan, J. S.R.: The Sudan , A Record of Achievement, London,
pp. 136, 137.

(11) F.O. 371/3711. Stack to R. Wingate , Khartoum, March 22, 1919.

(12) Ibid., M. Cheetham to Earl Curzon, Cairo, March 23, 1919.

(13) W.P.D.U. Box, 403 /7/1 . p. 40.

(14) Ibid., p. 41.

(15) Ibid., p. 44 .

(16) Ibid., P. 45.

(17) Ibid .

(18) Ibid., pp. 57, 59.

(19) Ibid., pp. 69, 71 , Governor of Berber Province to Civil Secretary,
Khartoum, May 12, 1924.

(20) Ibid., p. 57. Governor White Nile Province to Civil Secretary,
Khartoum, May 20, 1924.

(21) Ibid., p. 52. (Signed by Various Tribal Sheikhs of the Red Sea Province).

(22) Ibid., pp. 52, 53. (Signed by a number of Tribal Sheikhs and Notables of the Blue Nile, White Nile, Berber, Kassala and Dongola Provinces).

(23) Ibid., p. 48.

(24) Ibid., p. 56. Speech Addressed by the High Commissioner to the Notables of the Sudan at Khartoum on April 26, 1922.

(25) Ibid., p. 53 .

(26) El - Sherif Yusef - El - Hindi to Governor .General, May 11, 1924.

(27) F.O. 371 / 3711. No. 4 . R. Wingate To Earl Curzon, March 26, 1919.

(*) السيد على الميرغنى ، والشريف يوسف الهندى ، وعبد الرحمن محمد أحمد المهدى .

(28) F.O. 371/3711 . Enclosure in No. 4 Note on The Growth of National Aspiration in the Sudan, From Sir Lee Stack to R. Wingate, Feb. 23, 1919.

(29) Ibid .

(**) هذه الزيارة غير الزيارة التى قام بها فى أبريل ١٩٢٢

(*) اقترح عدد من نبلاء السودان بأن يذهب إلى لندن وفد يمثل الموظفين والقادة الدينيين والإداريين نيابة عن السودان لتقديم التهانى إلى ملك بريطانيا بمناسبة توقيع معاهدة الصلح التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وتشكل الوفد مما يلى :

الرسمى :	الشيخ الطيب أحمد هاشم	مفتى السودان
	الشيخ أبو القاسم أحمد هاشم	رئيس مجلس العلماء
	الشيخ إسماعيل الأزهـــــرى	قاضى مديرية دارفور

ومن الزعماء الدينيين :

السيد على الميرغنى ، والشريف يوسف الهندى ، والسيد عبد الرحمن المهدى الذى أضيف إلى الوفد بناء على توصية من السير لى ستاك نظراً لنفوذه الكبير فى السودان حيث إنه الابن الأكبر للمهدى ، ولذلك لم تعترض الحكومة البريطانية على إدخاله ضمن الوفد لاعتقادها بأن ذلك سيترك انطباعاً حسناً بين السودانيين .

وأضيف إلى الوفد أيضاً الشيخ إبراهيم فرح ناظر الجعليين لأنه وقبيلته أدوا خدمات بارزة للقوات البريطانية أثناء إعادة ضم السودان ، كما ضم الوفد وكيل ناظر الشكرية عوض الكريم أبو سن . ورأى ونجت أن حضور النواب وحسن استقبالهم ورحيلهم دون أن يتحملوا أية نفقات

شخصية لأن ذلك سوف يترك أثراً جيداً عندهم ، وقد وصل الوفد إلى لندن فى ١٩ يولية وظل بها حتى ١٤ أغسطس ١٩١٩ ، وخلال الزيارة استقبلهم الملك ، وقدموا له خطاباً أعربوا فيه عن إخلاصهم وتهنئتهم له ، كما عبروا عن رضائهم تحت الحكم البريطانى وعن آمالهم فى مستقبل السودان .

F.O. 371 /3711. No. 6. R. Wingate to Earl Curzon, London, April 3, 1919

(30) Ibid., No. 14. Allenby to Earl Curzon, May 17 , 1919.

(31) Ibid., 4983. No. 46, Allenby to M. Cheetham, Feb. 10, 1920.

(32) Ibid., M. Cheetham to Earl Curzon, Cairo, Feb. 10, 1920.

(*) كانت الحكومة المصرية منذ عام ١٨٩٩ تقدم إعانة مالية سنوية إلى حكومة السودان لمواجهة العجز فى ميزانيتها . وقد بلغت الإعانات الممنوحة سنوياً لسد عجز الإيرادات من ١٩٠٤ حتى ١٩١٢ نحو ٣٥٣,٢١٥ ، ٥ جنيهاً ، ومع ازدياد دخل السودان رأى المسئولون البريطانيون فى السودان قطع هذه المعونة ابتداء من عام ١٩١٣ باستثناء التى تقدم للإنفاق على الجيش المصرى فى السودان والتى بلغت نحو ٨٠٥ ، ٤١٨ ، ٣ جنيهاً من عام ١٩١٤ حتى ١٩٢٢ .

W.P.D.U. Box, 403 /7/1, pp 7,8.

(33) F.O. 371/3711. From Sir Lee Stack to R. Wingate, Feb. 23, 1919.

(34) Ibid., R. Wingate to Earl Curzon, March 26, 1919.

(35) Ibid., R. Wingate to Earl Curzon , June 4, 1919.

(36) Ibid.,4983. No. 3 R. Wingate to Lord Hardinge , March I, 1920.

(37) Ibid., 3711. Sir Lee Stack to R. Wingate, Khartoum, Feb. 23, 1919.

(*) الموظف البريطانى فى دار المندوب السامى البريطانى فى مصر .

(38) Ibid., 4984. No. 2889. Allenby to Earl Curzon, March 24, 1920.

(39) Ibid.

(*) وظيفة المأمور فى السودان أشبه بوظيفة معاون الإدارة فى مصر أى محقق إدارى.

(**) أنشئت مدرسة الخرطوم الحربية فى عام ١٩٠٥ ، وكانت شروط الالتحاق بهذه المدرسة أن يكون تلاميذها من أبناء الوجهاء ذوى الأعراق الطيبة ، وأذكياء العقول ، وأقوياء الأجسام.

Sudan Annual Report , 1910. pp. 154, 155.

(40) F.O. 407 / 186. Enclosure 1,2 in No. 164 Mr. Keown - Boyd to Allenby, March, 14, 1920.

* يتألف هذا الجيش من :

١- القوات الراكبة :

١ فرقة من الفرسان

٤ فرق من المشاه الراكبين

١ فرقة بنادق آلية راكبة

٢- وحدة السيارات :

١ بطارية بنادق آلية

٣- المدفعية :

١ مدفعية ميدان

٢ بطارية بنادق آلية

٢ فرق مدفعية حامية

٤- المشاه :

١ كتيبة مشاه بريطانيين

٧ كتائب سودانية

١ كتيبة عربية

١ كتيبة إستوائية

٢ فرق من بحر الغزال

٥- جك . قوات الهجانة :

(أ) قوات الهجانة وتتألف من :

٢ فرقة جمال

١ فرقة مشاه راكبة

١ مشاه Idaras

(ب) هجانة عرب الشرق وتتألف من :

١ فرقة جمال

١ فصيلة مدفعية ميدان

١ فصيلة مدفعية حامية

٤ مشاه Idaras

(ج) هجانة عرب الغرب وتتألف من :

٢ فرقة مشاه راكبة

١ فصيلة مدفعية ميدان

١ فصيلة مدفعية حامية

٤ مشاه Idaras

أما مراكز القيادة فتنقسم إلى تسع مراكز وهى الخرطوم ، وكسلا ، وسنار ، وكردفان ، وجبال النوبة ، وأعالي النيل والسوباط ، وبحر الغزال ، ودونقلة ، ودارفور .

Ibid ., Enclosure I in No. 164. Mr. Keown - Boyd to Allenby,
Khartoum, March 14, 1920.

فى أثناء كتابة كين بويد لتقريره كان يوجد فى الجنوب نحو ٣٠٠٠ جندى فى دوريات تأديبية وإدارية ضد قبائل قامت بقتل ضابطين بريطانيين ، وكانت هذه القبائل تشكل مصدر إرهاب لجيرانهم وتهدد الإدارة البريطانية فى السودان فى منطقة شاسعة المساحة وبسبب قربها للحدود الحبشية تحصل منها على كميات الأسلحة والذخيرة .

F.O. 371/4784. Allenby to Earl Curzon, Cairo, March 24, 1920.

(41) Ibid.

(42) Ibid .

(*) الجدول من عمل الباحث مستعينا بالأرقام التى وردت فى تقرير كين بويد

(43) F.O. 848/6/ D. Allenby to Earl Curzon, June 26, 1920.

(44) W.P.D.U. Box 403 / 7/1, pp. 8, 9.

(45) F.O. 407/186. Enclosure I No., 164. Mr. Keown - Boyd to Allenby, March 14, 1920

(46) Ibid .